المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
V2, Numéro 26, MAI 2026
المجلد 2، العدد 26، ماي 2026
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

قانون تبسيط المساطر بالمغرب والتحدي الرقمي

قراءة في قانون – رقم 55.19

Law on Simplification of Administrative Procedures in Morocco and the Digital Challenge (Law No. 55.19)

Dr. Cherkaoui majidi د. الشرقاوي مجيدي

أستاذ محاضر مؤهل بكلية العلوم القانونية، الاجتماعية والاقتصادية –عين الشق–

جامعة الحسن الثاني –الدار البيضاء–

ملخص:

بناء على التراكم التاريخي والسياسي والإداري للإدارة المغربية، يمكن القول ان الادارة ما فتئت تطور أدائها وتحاول التخلص من تراكمات الماضي، واستجابة لإكراهات الواقع المتعلقة النجاعة والفعالية من خلال ما تتيحه التكنولوجيا الحالية والمتسارعة، وايضا من خلال وعي المرتفق على أهمية استغلال التكنولوجيا لأجل تلبية حاجته في الأجل والشروط القانونية المنتظرة دون اغفال اهمية الحفاظ على النظام العام وحماية المعطيات الشخصية وتأمين المنصات من الاختراق وضمان حقوق المواطنين.

الكلمات المفاتيح: الإدارة المغربية – الحكامة الجيدة – التحول التكنولوجي–تبسيط المساطر–حماية المعطيات الشخصية.

Summary :

Based on the historical, political, and administrative evolution of the Moroccan administration, it can be said that the administration has continuously worked to improve its performance and to overcome the accumulated burdens of the past. It has also responded to the constraints of reality related to efficiency and effectiveness through the opportunities offered by current and rapidly evolving technologies. Furthermore, there is growing awareness among citizens of the importance of using technology to meet their needs within the expected legal timeframes and conditions, without neglecting the importance of maintaining public order, protecting personal data, securing platforms against cyberattacks, and guaranteeing citizens' rights.

Keywords : Moroccan administration – Good governance – Technological transformation – Simplification of procedures – Protection of personal data.

مقدمة:

لابد أن نؤكد بداية على أن قانون تبسيط المساطر جاء في سياق أملته ضرورة تفاعل المشرع المغربي والاكراهات التكنولوجية وأيضا استجابة لمطالب المواطن لأجل تجاوز عراقيل وأعطاب الإدارة المغربية والتي ما فتئت تطور نفسها وتعترف بعدم التجاوب ومجموعة من القوانين والتطور التكنولوجي الذي يختصر المسافات والأزمنة.

مقاربتنا لهذا الموضوع تحاول تسليط الضوء على الجانب السوسيولوجي في قراءة للجانب التقني الذي أتى به هذا القانون من خلال جانبين:

-الأول يتعلق بالإدارة والتحديات المرتبطة ببنيتها والهواجس التي تحيط بها عند اتخاذ القرار.

-والثاني مرتبط بالمرتفق من خلال السقف العالي لمتطلباته وأيضا من خلال علاقته مع الإدارة و المتسمة احيانا بعدم الثقة من جهة ومن جهة أخرى من خلال افتراض حسن النية و دور القاضي الإداري في ضمان توافق قرارات الإدارة ومبدأ المشروعية تماشيا مع الخطب الملكية السامية في هذا الإطار(1) :

حيث نجد مقتطفات من الخطاب الملكي ل 14 أكتوبر 2016 (.... تمكين المواطن من قضاء مصالحه في أحسن الظروف والآجال....) ثم خطاب العرش 2017 (...الواجب ان يتلقى المواطن اجوبة مقنعة في أجل معقول...) ثم خطاب العرش 2018 (.... التنسيق بين الإدارات وتبادل المعلومات بالاستفادة مما توفره المعلوميات والتكنولوجيا الحديثة...). وفي خطاب العرش ل 2019. (... القطاع العام يحتاج دون تأخير إلى ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد، ثورة تبسيط المساطر، وثورة النجاعة، وثورة التخليق.).

يمكن الجزم في هذا السياق على تقاطع الرؤى لكل الفاعلين السياسيين على ضرورة أن تطور الإدارة نفسها، إن بواسطة تبسيط المساطر الذي ينعكس على الآجال واختصار المساطر وحذف بعضها، وايضا في تطابق قرارات الإدارة لمبدأ المشروعية وتعزيزا لقيم النزاهة وترسيخا للحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالكفاءة ثم المحاسبة.

نسجل في هذا الإطار تحدي مدى نجاعة هذه القوانين والإشكالات التي تعترضها في التطبيق وايضا مشاكل التدرج في التطبيق لأجل ذلك نقترح تقسيم مداخلتنا إلى محورين:

-المحور الأول: قانون تبسيط المساطر والإدارة المغربية:

-ا-الإدارة المغربية ومسار تبسيط المساطر:

- ب-الجماعات الترابية وتبسيط المساطر:

-المحور الثاني : تبسيط المساطر الإدارية والتحديات المجتمعية :

- ا-التطور التكنولوجي وتبسيط المساطر:

- ب-دور المثقف في بناء الوعي السياسي بالمغرب:

المحور الأول: قانون تبسيط المساطر والإدارة المغربية

ا–الإدارة المغربية ومسار تبسيط المساطر:

يمكن القول ان الادارة المغربية ومن خلال جملة من الإصلاحات التي عرفتها منذ فجر الاستقلال(2)، ومرورا بمختلف محطات الإصلاح، يبقى التحدي التكنولوجي يكتسي طابعا خاصا وتحديا نوعيا يفرض نفسه مع الموجة العارمة التي يعيشها العالم من خلال تداعيات الذكاء الاصطناعي وما يفرضه على المجتمعات لأجل مسايرته والاستجابة لمقتضياته لما يوفره من جهد ووقت وعدالة وتكافؤ الفرص.

في هذا السياق يمكن ان نسجل ان الادارة المغربية عموما، لا توجد في نفس المستوى ولا تواجه نفس التحديات، علما ان هناك بعض المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي والصناعي الصرف، كان من السهل عليها مسايرة التطور التكنولوجي والذي يتجسد في تبسيط المساطر والسرعة في التجاوب مع متطلباتها و متطلبات المواطنين، وهناك ادارات اخرى تعاني من أعراض البيروقراطية المزمنة(3) وتحاول بصعوبة التخلص من إرث ثقيل متعلق بثقل المساطر وتعقدها وتدخل عدة إدارات في عملها(4)، وايضا بعض الإكراهات المتعلقة بالموارد البشرية الهرمة والتي يصعب عليها أحيانا الاستئناس بالتكنولوجيا الرقمية علما أنها أمضت عقودا في العمل اليدوي الروتيني وتمتاز بحرفية ممتازة في انجاز وثائقها غير أن التحدي التكنولوجي قلب الطاولة على هذا التراكم، كما أن المعطى المتعلق بالهاجس السياسوي الذي يجثم بثقله على هذه المؤسسات إن على مستوى إدارة الموارد البشرية في زمن معين والمتعلق بشروط الولوج إلى بعض المناصب وايضا سياقات التشغيل، الرواتب الهزيلة ،وإشكالات التكوين المستمر والذي يجعل من كفاءة الإداريين في محك صعب.

ب–الجماعات الترابية وتبسيط المساطر:

نسجل أيضا بهذا الخصوص تداخل مهام السلطة المنتخبة والسلطة المعينة، وتجاذب القوى داخل المؤسسة تجعل السلطة المنتخبة في الواجهة مع الكتلة الناخبة ومن جهة اخرى تظل السلطة المعينة ممثلة للسلطة المركزية مما يجعل من مرسوم اللاتمركز الإداري الصادر في دجنبر 2019 في امتحان عسير يتعلق بالفعالية.

في هذا الإطار نسجل ضرورة أن تمتلك الجماعات الترابية على سبيل المثال الأدوات الثقافية للتدبير العمومي الجديد(5) ، والذي نصت عليه النصوص التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والجماعات والمقاطعات غير أن تفعيل القوانين يظل الهاجس الأكبر في تحدي المعيقات وما يرتبط معه من اشكالات الحكامة المالية ،والتي تظل تحديا كبيرا في محاربة الفساد البنيوي المستشري في بعض الإدارات المغربية وخاصة بعض الجماعات الترابية ،حسب تقارير المجلس الاعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(6)، والتي تتقاطع في تقاريرها على وجود هدر للمال العام وايضا هدر للطاقات البشرية علما أن مليون ونصف مغربي بين سن 15 و 24 يوجد هنا في وضعية NEET أي خارج الفصل الدراسي إضافة الى 300,000 تلميذ يوجد في وضعية هدر مدرسي ولا يشتغلون مما يسائل كل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بمختلف هيئاته.

المحور الثاني: قانون تبسيط المساطر في مواجهة التحديات المجتمعية

ا–التطور التكنولوجي وتبسيط المساطر:

لا يمكن أن نبخس مجهودات الدولة لأجل تطوير الإدارة ،سواء تعلق الأمر بتبسيط المساطر أو تأهيل الإدارة في إدماج التقنيات الحديثة الالكترونية، وما لذلك من أهمية في تجويد الأداء وضمان تكافؤ الفرص والحرص على الشفافية في الولوج الى مرافق الدولة، غير أن الإشكالات البنيوية للتركيبة المجتمعية ،خاصة في الأوساط القروية، علما أن عدد الجماعات الترابية يناهز 1538 منها حوالي 1260 في العالم القروي وما لذلك من تداعيات التعقيد والبنية التحتية الهشة ،وخاصة الطبقات المجتمعية المعنية ببعض البرامج التنموية والمساعدة والتضامن تجعل من إشكال البنية المجتمعية القروية المركبة (7) تساءل الفاعل السياسي والإداري في ضمان الأثر المباشر على اعادة الثقة من خلال تبسيط المساطر وقصرها زمانيا و تقييم جدواها وتعزيز بنية التواصل بين الادارة الرقمية والمواطن المرتفق مما يطرح ملحاحية إشكالية تتبع تنزيل هذه السياسات الإصلاحية ولأدل على ذلك ما واجهه المغرب خلال أزمة كوفيد 19 من غياب بيانات رقمية تسهل على الإدارة تحديد الفئات المستهدفة حيث أن الطابع العلائقي الأسري أبان على حس راق في التضامن والتآزر بين الأفراد غير انه و الحالة هاته ،تفرض على الدولة رفع التحدي والاستعداد للتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي إن على مستوى الفرد او الجماعة او حتى وسائل الإقناع والتأثير والتأثر ما يجعل من وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة فعالة في نشر الوعي(8) والاستجابة لحاجات المواطن من خلال التطبيقات التي اصبحت تفرض نفسها.

في هذا الاطار ايضا نسجل فاجعة زلزال الحوز والتي اتسمت بالفجائية والتي فرضت مرة اخرى ان تكون الادارة على أهبة الاستعداد من خلال قاعدة بيانات المواطنين وتصنيفاتهم تسهل من ضبط عملية المساعدات ودرئا لأي اختلال او استغلال مغرض لهذه الظواهر بغية خدمة المواطن، وبناء علاقات الثقة بينه وبين الإدارة من خلال ما تراكم لديه اتجاه الإدارة والذي يصعب عملية بناء الثقة خاصة من خلال سلوكيات بعض المنتخبين و المواطنين في العملية الانتخابية والذي يفترض المواطنة الإيجابية والفاعلة في ترابط تام بين الحق والواجب واختيار الأنسب والأكثر كفاءة وقطع الطريق على السلوكيات الغير الأخلاقية أثناء فترة الانتخابات وبعدها.

في هذا الإطار يمكن أن نسائل دور المثقف (9) في تخليق الحياة السياسية سواء كان ناخبا أو منتخبا، وفي إطار تعزيز دور المشاركة السياسية وجعلها أساس الحكم ،والتي من شأنها إعطاء معنى حقيقيا للديمقراطية التمثيلية التي تجسد السيادة الشعبية من خلال مقتضيات الفصل 47 الدستور الذي ينص على أن يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب وعلى أساس نتائجها مما يعطي تحصينا للتعاقد السياسي بين النخب البرلمانية والمواطنين والذي على أساسه يتم بناء الثقة وإعطاء المصداقية لعمل النخب بمجلس النواب (10)،من خلال محاربة الترحال السياسي والغياب ورداءة الخطاب السياسي، وتمكين المعارضة من دورها الأساسي الفاعل حسب مقتضيات الدستور، علما أن العمران البشري حسب ابن خلدون لابد له من سياسة ينتظم بها أمره وان المجتمع لا يكون صالحا إلا إذا كان هناك وازع ضبط اجتماعي يحافظ

على كيانه في سمو القانون على جميع طبقات المجتمع ،علما أن صناعة القرار السياسي تتحكم فيه عوامل عدة خاصة مع الدور الفاعل لوسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على صانع القرار.

نتساءل في هذا السياق على دور المثقف وغيابه في النسق السياسي، من خلال نسبة المشاركة السياسية للطبقة السياسية في العملية الانتخابية فحسب انطونيو غرامشي لابد للمثقف أن يبسط سلطته المعنوية من خلال دوره الوظيفي في التثقيف والنقد داخل المجتمع وعدم استكانته إلى النقد من خلال قاعات الدرس، حتى اسماه بتقنيي القاعات الدراسية، وفي هذا السياق نؤكد على أن توصيات النموذج التنموي الجديد على ضرورة التفريق بين السياسي والإداري حيث أن مسألة استقلالية الإدارة تعد مدخلا أساسيا لإصلاحها ،حيث أن منطق السياسي يختلف عن مقاربة الإدارة التي تتسم بالاستدامة والواقعية، الشيء الذي يؤكد أيضا على ضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني كفاعل قوي الى جانب السلطة المحلية لأجل جعل المساطر الإدارية سلسة في التطبيق وايضا تجسيدا للديمقراطية التشاركية التي اتى بها دستور 2011 وتعزيزا للتعاقد المدني بين المواطن والإدارة.

تأسيسا على ما سبق يمكن ان نسجل الإرادة الحقيقية للإدارة في تبسيط المساطر والرهان على فعالية البرامج التنموية، ومنه يمكن استخلاص ضرورة التقييم والتتبع والتجديد والإصلاح بشكل مستمر تماشيا مع التحولات السريعة التي يعرفها العالم التكنولوجي وتحديات العولمة وضرورة إشراك الشباب والنساء وإرجاع الثقة من خلال جودة الخدمات وفعالية السياسات العمومية ومحاربة كل أشكال الفساد، وفق مقاربة مندمجة وشاملة تجعل من مصلحة الوطن أسمى من كل اعتبار سياسوي او فئوي ضيق.

خلاصة:

لابد للفاعل السياسي استثمار الفعل التضامني والتآزر بين المغاربة في توطيد علاقات الثقة ،وخدمة المواطن على قدم المساواة وضمان الحقوق والحريات لكل المواطنين تماشيا مع فلسفة العقد الاجتماعي جون جاك روسو وايضا تفعيلا لدور المثقف الذي لا يجب ان ينحصر فيما هو تنظيري وتقني، الى جعله فاعلا قويا في الحقل السياسي تماشيا مع الدور الحقيقي للمثقف حسب غرامشي في التأثير في اتخاذ القرار السياسي وليس في التنظير فحسب، وأيضا من خلال ما تتوفر عليه بلادنا من طاقات شابة تكون رافعة للتنمية الحقيقية والتحديات الداخلية والخارجية ،بإدخال التقنيات التكنولوجية في مختلف المساطر الإدارية ضمانا للشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص بين جميع المرتفقين.

ببيليوغرافيا عامة:

1 -الخطب الملكية:

-خطاب الملك في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2016.

-خطاب العرش 31 يوليوز 2017.

-خطاب العرش 31 يوليوز 2018.

-خطاب العرش 31 يوليوز 2019.

2-عبد الحفيظ ادمينو: نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب ,أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بكلية الحقوق – أكدال- 2002.

3-نفس المرجع اعلاه.

4-مُحَمَّد زين الدين: الحكامة: مقاربة في المفهوم والبيانات --مجلة مسالك العدد ثمانية-2008 صفحه 12.

5-ظهير شريف رقم5 .85 1.15 صادر في سبعه يوليو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113 14 المتعلق بالجماعات.

5-تقرير المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ: المذكرة الأخيرة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط المتعلقة بالنسبة التشغيل.

6-مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط نتائج بحث الظرفية لدى الأسر الفصل الاول 2022.

7-جمعة برجوح ومليكة بلقاسم: النسق مفهومه وأقسامه-مجلة مقاليد العدد 13 دجنبر 2017 صفحه 60.

8-بلاي ويتباي: الذكاء الاصطناعي-دار الفاروق القاهرة الطبعة الأولى سنة 2007 قسم الترجمة.

-9-Louis Pinto: sociologie des intellectuels، la Découverte-Paris 2021-page 81.

10-la constitution marocaine de 2011 du 30 juillet 2011 B.O 5964 dahir 1.11.91.